



من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية جندوبة

إلى

السيد:

العنوان:

الهاتف: الفاكس:

الموضوع: المناظرة المعمارية قصد دراسة مشروع بناء قصر بلدية جندوبة.

المرجع: -مكتوب هيئة المهندسين المعماريين مجلس الهيئة 21 عدد 1131 بتاريخ 22 نوفمبر 2017

- مكتوب هيئة المهندسين المعماريين مجلس الهيئة 21 عدد 1153 بتاريخ 28 نوفمبر 2017

المصاحب: - نسخة ورقية لمثال الرفع الطبوغرافي

- نسخة رقمية لمثال الرفع الطبوغرافي

و بعد، تبعا لمكتوب هيئة المهندسين المعماريين المشار إليه بالمرجع أعلاه حول جملة من التمشكات و عدد 02 عرائض من مهندسين معماريين مشاركين في المناظرة أنتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية:

1- لقد ورد في المكتوب المذكور أعلاه أن هناك مخالفة لإجراءات و السهو في إعلان طلب العروض الأول من حيث تركيبة مجامع الدراسات و لتوضيح ذلك نفيد سيادتكم أنه تم الإعلان عن المناظرة يوم 2017/09/21 و في مناسبة ثانية يوم 2017/10/17 لتصحيح يخص إضافة مهندس مستشار رابع ليصبح الإعلان مطابق لكراس الشروط و إلى يوم 2017/10/17 تم قبول جميع الملفات المنقوصة و بعد 2017/10/17 لم يتم قبول إلا الملفات الكاملة (التي تستجيب للإعلان الثاني) وتأكيذا على المطابقة للإعلان تم مراسلة مكاتب الدراسات لاستكمال وثائقهم حسب ما يقتضيه القانون.

2- فيما يتعلق بعدم تحديد مآل البناء المقامة فإن ملف الاختبار الفني ليس مكون من مكونات البرنامج الوظيفي حيث تم إفادة مجامع الدراسات بالوثائق الإدارية التي تسمح لهم بالاختيار المناسب خاصة و أن ذلك لن يؤثر على قيمة الأشغال (هدم أو غير هدم) و مع ذلك فقد تم إقرار طريقة الهدم و إعادة البناء..

3- أما بخصوص توجيه مكتوب الإجابة عن أسئلة المترشحين بتاريخ 2017/11/07 نفيدكم علما أنه تم التمديد في الأجال لتجاوز هذه الوضعية.

4- بالنسبة لعدم توفير الوثائق الضرورية قبل الإعداد للمناظرة نفيد سيادتكم أن جميع المشاركين قد تحصلوا على وثائق إعداد المشروع عند تقدمهم لسحب الملفات عدى وثيقة الرفع الطبوغرافي التي توفرها البلدية حاليا على ذمة المشاركين و ستصلهم صحبة هذا المكتوب.

5- إن كلمة على سبيل الاستئناس: تم استعمالها بخصوص مصلحة الأشغال و النظافة مع العلم أنه تم ذكرهم بالبرنامج الوظيفي دون ذكر المساحة و بين بوضوح أن المقصود هو موقع الورشة البلدية و ليس قصر

البلدية وذكر لما لهاتين المصلحتين من علاقة بالإدارة العامة للمصالح الفنية من حيث مدخل خاص، علاقة مباشرة بمأوى السيارات قصد إعداد الأذون الإدارية...

إذ الإدارة الفنية لها علاقة بمصالح خارجية المستحسن أن تتصل بها مباشرة دون العبور وسط البلدية على سبيل المثال و كمثل مناقض مصلحة الحالة المدنية لم يتم ذكرها بالبرنامج الوظيفي رغم أنها مصلحة خارجية لعدم علاقتها المباشرة ببقية البلدية و لم يكن ذكرها ضروريا.

6- حول توفير بعض الوثائق على موقع الواب نفيديكم علما أنه تم تمكين جميع المشاركين من الوثائق الضرورية منذ تاريخ تقديمهم للمشاركة و بالتالي وضعها على موقع واب البلدية هو إجراء إضافي لتسهيل الوصول إليها و موجه للمجتمع المدني بالخصوص كما لم يتم الإخلال بقانون الصفقات العمومية بأي جانب من الجوانب و يحق للبلدية تقديم إضافات تفيد المشروع ويمكن لجميع المشاركين التمتع بها علنا.

7- الملاحظة الأخيرة تم التطرق إليها بشكل خفي و غير مباشر: تنظيم المناظرة و كتابتها (secrétariat) كلف بها السيد الكاتب العام للبلدية والإطار المكلف بمصلحة الصفقات والإطار المكلف بالإعلامية بالبلدية و هم ليسو بمهندسين و أن ممثلا صاحب المشروع في لجنة التحكيم بالتأكيد لا علاقة لهما بتنظيم هذه المناظرة و ليس من مشمولات أعمالهم أو أنظارهم و لا تمت إلى عملهم كمهندسين بأي صلة و البلدية على علم بضرورة الحيادية و سوف يتم اختيار أعضاء اللجنة تبعا لذلك.

لذلك و بناء على ما تقدم تم التمديد في آجال تسليم الملفات إلى يوم الجمعة 29 ديسمبر 2017 الخامسة و النصف مساء.

أفدناكم بذلك لما يتعين.

و السلام.

رئيس النيابة الخصوصية

طارق الغضباني